والسائقون يشتكون أيضاً

أصحاب سرافيس وتكاسي لـ«الوطن»: تكلفة إصلاح السيارات مرتفعة جداً ولا تحتسب عند تحديد أجور النقل

نوار هيفا

تكثر شكاوى مالكي وسائل النقل العامة «السرافيس – التكاسي»، حول عدم جدوى عملهم في هذه المهنة بالموازنة بين الدعم المقدم لهم من خلال الوقود والأجور المحددة، بالتوازي مع التكاليف المترتبة عليهم بين إصلاح وتكاليف محروقات خارج الدعم، فبعد اعتراضات كثيرة قدموها حول تعديل أجور النقل ورفعها لأكثر من الضعف، يجد هؤلاء أن عملهم من دون مرابح بل على العكس تماماً، فما إن صدر قرار رفع أجور النقل زادت بالمقابل تكاليف الإصلاح وثمن المحروقات في السوق السوداء.

أيهم جبرة سائق سيارة عمومي «سرفيس ١٤ راكباً» بين أن إصلاح السيارات معاناة مستمرة لكنها مضاعفة في سيارات النقل العامة مع تبدل الركاب وقياس حجم الكيلومترات التي تسيرها السيارة ما يزيد تعب محركها.

وأشار في تصريح لـ«الوطن» إلى المطالب السابقة التي قدمها سائقو وسائل النقل العامة لدراسة الأجور المفروضة عليهم وموازنتها مع التكاليف المترتبة، فأصغر عملية إصلاح للسيارة باتت تكلف بين ١٠٠ و١٥٠ ألف ليرة حسب نوع السيارة، إضافة لعمليات تبديل زيت المحرك المكلفة جداً حيث يضطر سائق السيارة العامة لتبديله مرتين في الشهر بحسب نوع السيارة والمسافات التي تقطعها، وسطياً ثمن علبة الزيت المختومة «بيدون» ٢٥٠ ألف ليرة، كما أن كل عملية غيار زيت للسيارة تتطلب تبديل (البواجي والمصفاية)، والجهات المعنية تحسب ثمن مخصصات الدعم فقط دون احتساب باقي التكاليف التي قد تصل أحياناً للملايين، مثالها أن تنزيل محرك أي «سرفيس» يتجاوز ١٢ مليون ليرة، دون احتساب أجور فني الميكانيك.

وعن آخر تعديل لأجور النقل أكد جبرة أنها غير منصفة ولا توازي حجم التكاليف أو تعب المهنة، مبيناً أن قلة قليلة فقط تلتزم بهذه التسعيرة والمواطن بات يعلم جيداً أنها غير منصفة، إضافة لعدم كفاية مخصصات الدعم واعتماد معظم مالكي سيارات النقل العامة على شراء المحروقات من خارج الدعم «حر» وبأسعار جداً مرتفعة وغير ثابتة، وعليه تتم مضاعفة الأجرة وخاصة في الخطوط الطويلة والتي لا يتم فيها تبديل ركاب.

هذه المشاكل يبدو أنها أقل لدى سيارات النقل الخاصة «التكسي»، فهي تتم وفق الشرط والعرض والطلب، وهو ما تحدث عنه «علي حسون» سائق تكسي عمومي في تصريح لـ«الوطن» مبيناً أن تحديد أجرة النقل تكون بقياس كيلومترات السير، وتتم مشاطرة الراكب قبل الوصول للعنوان من دون العمل وفق العداد فالتسعيرة المحددة لا تضع بالحسبان باقي التكاليف.

وأوضح حسون أن السيارة ليست فقط محروقات، فهناك أعطال كهرباء السيارة ودوزان وأعطال تسببها نوعية البنزين، وعليه فإن أصغر عطل بالدوزان يبدأ من ١٠٠ ألف ليرة، والحدادة أصغر عطل فيها يبدأ من ٢٠٠ ألف ليرة، أما السيارة التي تحتاج إلى إصلاح كامل بالحدادة فالأمر يتطلب ملايين، كما أن تكلفة إصلاح كل عطل مرتبطة بأسعار القطع، إضافة إلى أن أجور التركيب أو الإصلاح لا ضوابط عليها وهي تفوق نصف ثمن كل قطعة يتم إصلاحها أو تبديلها.

رئيس الجمعية الحرفية لصيانة السيارات يوسف جزائري، بين أن لا علاقة لتغير الأسعار وارتفاعها أو انخفاضها بتعديل أجور النقل، كما أن أسعار إصلاح أعطال السيارات متغيرة ومختلفة بين محل وآخر ولا يمكن ضبطها أو تحديدها.

وأوضح جزائري في تصريح لـ«الوطن» أن أسعار قطع التبديل لا علاقة للجمعية الحرفية بها، بل يتم تحديدها من غرفة التجارة وفق إجازات الاستيراد الخاصة بكل قطعة مع احتساب تكاليف النقل، ولكن ضمن مجمع إصلاح السيارات يتم تحديد الأسعار وفق ثمن القطعة وأجرة العامل، وهي متفاوتة حسب نظافة العمل ومهارة العامل.

ولفت جزائري إلى أن تفاوت أجور الإصلاح أيضاً يعود لاختلاف مدفوعات كل محل عن الآخر من ناحية الإيجار والضرائب، فهناك فنيون يعملون في الطريق ولا يتكلفون بأجور أو ضرائب حيث كانت سابقاً في (حوش بلاس) بحدود (٧٠٠ – ٨٠٠) ألف، واليوم باتت بحدود ٤ ملايين وسطياً، كما أن مالكي السيارات يشتكون دوماً من ارتفاع أجور الإصلاح غير آخذين بعين الاعتبار أن الفني لا أجر محدداً له والتسعيرات بتغير دائم.

وأشار جزائري إلى الصعوبات الكبيرة التي تواجه المهنة وخاصة بالنسبة للضرائب المفروضة على الحرفيين، وصعوبة تأمين الكهرباء، إضافة إلى إجراءات المحال المرتفعة، وهذا كله ينعكس على أجور الإصلاح، والحرفي لن يخسر فيها بل يأخذ فرق الأسعار من أصحاب هذه السيارات فالأسعار لا يتم تعديلها رسمياً بل من قبل الفني نفسه.

وعن شكاوى أصحاب السيارات من عدم التزام بعض فنيي الإصلاح بعملهم واتقانهم له وتقاضي مبالغ طائلة دون أي تغيير في العطل الحاصل، أكد الجزائري أن الجمعية تستقبل أي شكوى من أي مواطن مغبون بالسعر قياساً بحجم الإصلاح، ويتم رفع دعوى قضائية على الفني الذي قام بعملية الإصلاح سواء كان منتسباً للجمعية أم لا، مطالباً بوجود ضوابط أكثر على المعتدين على المهنة ومخالفة كل من يعمل بها من دون حصوله على شهادة خبرة من الجمعية الحرفية وسبق أن تدرب فترة في المنطقة الصناعية قبل السماح له بافتتاح محله الخاص.

> جمعية صيانة السيارات لـ«الوطن»: أسعار قطع التبديل تحددها غرف التجارة والأسعار لا يمكن ضبطها

خطة لزراعة البادية.. وكلفة حفر البئر ٣٥٠ مليون ليرة

العبد الله لـ«الوطن»: المراعي توفر ٦٠ بالمئة من العلف وأعدنا تأهيل ٨٦ بئراً ١٣ منها تعمل بالطاقة الشمسية

هناء غانم

بدأت الهيئة العامة لإدارة وتنمية وحماية البادية تنفيذ خطتها الإنتاجية للموسم القادم في مشاتل إنتاج الغراس الرعوية الموزعة في المحافظات.

وأضاف: إن الهيئة تعمل حالياً على إعادة تأهيل بعض الوحدات والمنشآت الخدمية في المحميات وإعادة تأهيل المشاتل الرعوية وحالياً لدينا ٥ مشاتل رعوية موزعة في حمص وحماة وريف دمشق والسويداء ودير الزور طاقتها الإنتاجية الحالية / مليون غرسة سنوياً كما تتم زراعة ما يقارب ١٨٠٠ هكتار سنوياً، كما يتم تأهيل المحميات والمشاتل بالتشاركية، مشيراً إلى أن زيادة مساحة الرقعة الخضراء في البادية والحد من أثر التغيرات المناخية أمر مهم.

وهناك تجارب ناجحة بهذا المجال، مؤكداً أنه كان هناك جانب تقديم ١٦٠ ألف غرسة رعوية، لمربي الماشية في المنطقة الهامشية المحاذية لمنطقة الاستقرار الرابحة في باديتي حماة وحمص لإنشاء محميات رعوية خاصة للتخفيف من الاعتماد على العلف الصناعي وتحقيق مورد اقتصادي خاص بهم.

كلف الأعلاف على المربين ويوفر على الدولة تكاليف استيراد العلف.

وأشار إلى أنه خلال السنوات الماطرة فإن البادية تستوعب من ٥ إلى ٦ أشهر رعي وفق المساحات أي توفر نحو ٦٠ بالمئة من العلف اللازم للثروة الغنمية.

وعن الآبار الموجودة على كامل مساحة البادية قال: ٣٧٥ بئراً ٩٩ بالمئة منها خارج الخدمة اليوم، وتعمل الهيئة على تجهيز وتشغيل الآبار في المناطق المستقرة والآمنة، تزامناً مع وجود المربين وقطعان الماشية، حيث بلغ عدد الآبار المجهزة حتى تاريخه ٨٦ بئراً تعرض معظمها للأعمال الإرهابية خلال الحرب، وبهدف تخفيف العبء عن المربين وتأمين مصدر مائي مستدام، موضحاً أنه في ظل النقص الحاد بالمحروقات تعمل الهيئة على تشغيل الجزء الأكبر من الآبار على الطاقة البديلة، حيث تم خلال هذا العام تشغيل نحو ٨ آبار على الطاقة الشمسية بعضها ضمن اتفاقيات موقعة بين وزارة الزراعة ومنظمة الزراعة والأغذية «FAO» ليصل عدد الآبار العاملة على الطاقة الشمسية إلى ١٣ بئراً في مختلف المحافظات حتى تاريخه، بكلفة تقريبية بالحد الوسطي ٣٥٠ مليون ليرة لكل بئر وتخلف من بئر إلى أخرى وهذه التكلفة لا تشمل الغطاس وغيرها من المستلزمات، كما تم إعادة تأهيل وتجهيز عدد من المنشآت الخاصة بالآبار على امتداد البادية السورية بعد تجهيز وتشغيل البئر ميكانيكياً. والهيئة مستمرة بالتأهيل حسب الأولوية وفق تجمعات وجود قطعان الأغنام.

بلاغ باعتماد «sy.» لأسماء نطاقات المواقع والتطبيقات والخدمات الإلكترونية للجهات العامة

وزير اتصالات سابق لـ«الوطن»: لتحقيق أمن المعلومات والاحتفاظ بالبيانات ضمن مخدم وطني وعدم دفع رسوم بالقطع الأجنبي

رامز محفوظ

أصدر رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس أمس بلاغاً يطلب فيه من الجهات العامة اعتماد أسماء نطاقات المواقع والتطبيقات والخدمات الإلكترونية الخاصة بها تحت النطاق العلوي السوري (sy).

كما طلب البلاغ من الجهات العامة العمل على نقل استضافة المواقع والتطبيقات والخدمات الإلكترونية التابعة لها الموجودة خارج البلاد إلى مركز البيانات الخاص للجهات العامة، أو إلى مركز المعطيات الوطني التابع للهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات، في حال عدم وجود مركز بيانات لدى تلك الجهات. علماً أن مركز المعطيات الوطني المجهز وفق أحدث المعايير العالمية يعدّ من مشاريع البنى التحتية ضمن الاستراتيجية الوطنية للحكومة الإلكترونية.

وفي تصريح لـ« الوطن» بين الخبير في شؤون الاتصالات الدكتور محمد الجلالي (وزير اتصالات سابق) أن الهدف من إصدار هذا البلاغ تحقيق أمن المعلومات إضافة إلى الاحتفاظ بالبيانات ضمن مخدم وطني وهذا الأمر يوفر دفع رسوم بالقطع الأجنبي لجهات خارجية.

وأضاف بأنه جرت العادة أن يكون لدى الجهات العامة التي لديها مواقع إنترنت لاحقة محددة مثل com أو غيرها وهذه اللاحقة تدل على المكان الذي تستضيف فيه بياناتها وبالتالي عندما تكون اللاحقة مثل com وغيرها فإنها تحجز لها موقعاً خارج البلاد وفي هذه الحالة تكون المعلومات والبيانات الموجودة على موقع الإنترنت الحكومي عرضة للوصول إليها من جهة خارجية أخرى.

ولفت إلى أنه عادة يكون في كل بلد مخدم وطني أو سيرفر أو مجموعة من السيرفرات الوطنية موجود عليها كافة قواعد البيانات الحكومية وهي التي تعطي لكل جهة جزءاً من هذا المخدم ولاحقات sy وبالتالي تصبح البيانات داخلية وليست خارجية، موضحاً أنه عندما تكون اللاحقة sy فإن هذا يدل على أن السيرفر الأساسي موجود ضمن البلد.

وأشار إلى أن ليس لدى كل جهة حكومية إمكانية لتعيين خبراء لمتابعة الموقع ومراقبة الاختراقات التي تحصل للموقع وإجراء عمليات الصيانة اللازمة لها لذا عندما يكون هناك هيئة مختصة بذلك مثل الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات والتي تمتلك العديد من الخبرات تكون بمنزلة مساعد للجهات الحكومية في هذا الموضوع.

مضيفاً أن اختراق المواقع موجود في كل دول العالم لكن لابد أن يكون هناك إجراءات للوقاية مثل الاحتفاظ بنسخة احتياطية وغيرها من الإجراءات الأخرى.

هذا ويأتي البلاغ الصادر تنفيذاً لمهام الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات الواردة في القانون رقم ٧ لعام ٢٠٢٣، وتأكيداً على التعليمات النافذة بخصوص الإجراءات الواجب مراعاتها لتوفير أمن البيانات الحكومية.

قاعدة «دعه يعمل دعه يمر»

سيروب لـ«الوطن»: غير مطبقة في سورية وشرط نجاحها وجود دولة قوية قادرة على سن قوانين وتشريعات تحمي الملكيات الفردية

حزوري لـ«الوطن»: الكثير من المشكلات الاقتصادية ناجمة عن عدم تطبيقها وهناك انعدام للمنافسة الكاملة

جلنار العلي

يدور الكثير من الجدل بين المهتمين حول نوع الاقتصاد السوري وطبيعته الحالية، وحول النوع الأنسب له وإذا ما كان علينا تغيير بنية الاقتصاد السوري كاملة، وخاصة في ظل الظروف الحالية.. هل ما يزال اقتصاداً اشتراكياً أم إنه انتقل إلى مرحلة اقتصاد السوق؟ وأيهما أفضل، أم إن اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تم تبنيه لفترة قصيرة قبل اندلاع الأزمة السورية ولم تتسن الفرصة لتطبيقه بشكل جيد هو الحل؟

وماذا عن مبدأ عدم التدخل الذي يعتمد القاعدة الاقتصادية التي تقول «دعه يعمل دعه يمر»؟ والذي يستوجب إطلاق حرية المنافسة. هل تطبق هذه القاعدة في سورية؟ وما إمكانية تطبيقها؟

الباحثة في الشؤون الاقتصادية وعميد كلية الاقتصاد في القنيطرة سابقاً رشا سيروب، بيّنت في تصريح خاص لـ«الوطن» أن أول من طرح مبدأ «دعه يعمل دعه يمر» هو عالم الاقتصاد آدم سميث الذي يعد أبو الرأسمالية، وهو من أنصار تشجيع الاقتصاد والنشاط الخاص على حساب تدخل الدولة، ولكن الأساس في هذا المبدأ وجود يد خفية تعيد توازن الأسواق عند حدوث أي اختلال فيها، مشيرة إلى أن هذه القاعدة كي تطبق وتحقق الهدف الأساسي لا بد من وجود منافسة بالأسواق، بمعنى ألا يكون هناك عدد قليل من الأشخاص أو الأنشطة التي تستحوذ على النشاط الاقتصادي، موضحة أن هذا المبدأ لا يعني عدم تدخل الدولة بالمطلق، بل إن شرط نجاحه يستدعي وجود دولة قوية قادرة على أن تسن قوانين وتشريعات تحمي الملكيات الفردية وتصون المصلحة العامة وتنظم العمل.

وفي السياق، انتقدت سيروب ما هو مطبّق في سورية تحت شعار هذا المصطلح، مبيّنة أن ما يجري هو السماح للأشخاص بالعمل بصرف النظر عما إذا كانت أنشطتهم تخدم الهدف العام للدولة، أو إذا كانت محتكرة من مجموعة أشخاص، وهذا ما يلغي جوهر هذه القاعدة التي لا يطبقها الاقتصاد السوري، علماً أنه غير اشتراكي ولا رأسمالي، وبالتالي فإن الاقتصاد السوري ليست له هوية اقتصادية.

وتابعت سيروب: «لا تكمن الإشكالية في هذه القاعدة الاقتصادية فإن ذلك يؤدي إلى وجود أنشطة ومشروعات تلبي احتياجات السوق المحلية، وتهدف إلى التوسع لتكون قادرة على التصدير وبالتالي تحقيق قطع أجنبي للوصول إلى مرحلة يتم فيها تحقيق نوع من الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الذي يضمن الحفاظ على قوة الاقتصاد داخلياً.

من جهته، رأى الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور حسن حزوري في تصريحه لـ«الوطن» أن هذا المبدأ غير مطبّق في الاقتصاد السوري، والأكثر من المشكلات الاقتصادية ناجمة عن عدم تطبيقه، فعندما ينعدم وجود منافسة كاملة من خلال وجود أو طرف معين، بذلك يتم تطبيق القاعدة المذكورة»، مؤكدة أن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر هي التي حافظت على الاقتصاد السوري خلال فترة الحرب التي امتدت ١٢ عاماً.

وأشارت سيروب إلى أنه في حال تم تطبيق هذه القاعدة الاقتصادية فإن ذلك يؤدي إلى وجود أنشطة ومشروعات تلبي احتياجات السوق المحلية، وتهدف إلى التوسع لتكون قادرة على التصدير وبالتالي تحقيق قطع أجنبي بطريقة ثروانتهم وأنشطتهم عن طريق التعاقدات الحكومية بسبب العقوبات، لذا فإن الحل الوحيد حالياً هو تنشيط المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، فعندما تطبق قاعدة «دعه يعمل دعه يمر» بشرط تدخل الدولة من خلال إصدار قوانين وقرارات وإجراءات تضمن تسهيل إجراءات الترخيص لجميع الأنشطة الاقتصادية وخاصة الإنتاجية منها ومزاولتها، مع ضمان عدم احتكارها من جهة أشخاص معينين يتقاسمون الأسواق ويحتكرون السلع والمواد الأولية تصبح هناك أزمة وتحدث الكثير من الانحرافات في السوق، مشيراً إلى عدم التقيد بالبيانات الجمركية على الرغم من وجود الجهات الرقابية في الأسواق، وهذا ما يحقق أرباحاً كبيرة نتيجة الاحتكار وشح المواد، وتضاف إلى ذلك سياسة ترشيد المستوردات التي تتبعها الحكومة، والتي تلعب دوراً آخر، فالمادة التي تفقد من السوق، تدخل إلى البلاد تهريباً، وهذا ما يسبب خسارة بالمواد الاقتصادية للخزينة العامة للدولة من جهة فوات الرسوم الجمركية، إضافة إلى أن هذه السلع تباع من دون وجود أي جهة رقابية تفحص مدى مطابقتها للمواصفات وصلاحيتها للاستهلاك.

وأوضح حزوري أن مهمة الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي، تتركز على مراقبة الأسواق وكشف حالات الغش والتدليس، مع إبقاء الأسعار حرة بشرط وجود منافسة، طارحاً دليلاً على ذلك يتمثل بفروقات الأسعار بين المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة وتلك الواقعة خارجها، مؤكداً أن السبب في ذلك هو الاحتكار الموجود في الداخل السوري وتحكم البعض في التسعير.

وأضاف حزوري: إن كل الدول التي بنت اقتصادات سليمة طبّقت مبدأ السوق الاجتماعي، كالصين على سبيل المثال والدول الصناعية المتقدمة، مشيراً إلى ضرورة تصحيح السياسة المالية والنقدية وإلغاء مراسيم منع التعامل بغير العملة السورية التي أضرّت بالاقتصاد بشكل كبير، وكذلك إلغاء كل القرارات التي تقيّد حرية نقل الأموال بين المحافظات والمدن.

من جانبه، أشار عضو مجلس إدارة غرفة تجارة حلب سمير كوسان في تصريح لـ«الوطن» إلى أن الشارع الاقتصادي يتحدث منذ فترة عن قاعدة: «دعه يعمل دعه يمر»، ولكن ثمر سورية بظروف استثنائية صعبة تتمثل بالعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، ما يمنعها من تطبيق هذه القاعدة، معتبراً أن القرارات الصادرة على مستوى رئاسة مجلس الوزراء والوزراء تؤمن تسهيلات كبيرة وأن هناك تعاوناً كبيراً من قبلها، ولكن عند الدخول بحيز التطبيق يتم الاصطدام بالكثير من الصعوبات، ما يعني أن هذه القاعدة لا تنسجم مع هذه الظروف الاستثنائية، علماً أن الاقتصاد يتطلب العمل بها.

> عضو غرفة تجارة حلب: تسهيلات الحكومة كثيرة لكن عند التنفيذ نصطدم بالواقع

وتابع كوسان: «بالنظر إلى الواقع الحقيقي للأسواق، فإننا نشهد ارتفاع أسعار كبيراً جداً ناتجاً عن عدة عوامل لا تنحصر بالعقوبات الاقتصادية فقط، وإنما هناك ارتفاع أسعار عالمي نتج عن منعكسات بدأت منذ وباء كورونا، إضافة إلى ارتفاع أجور الشحن العالمي الذي ينعكس على أسعار البضائع، وقلة الإنتاج وارتفاع تكاليفه نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وضعف الكهرباء، وعدم وصول السلع خلال الفترات المطلوبة».